وقائع المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"

(بيروت : 23 – 25 مارس 2009)

عرض : صالح العصفور

ملخص وقائع مؤتمر
"القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"

(بيروت: 23 – 25 مارس 2009)

عرض: صالح العصفور*

الجلسة الافتتاحية

برعاية من رئيس الحكومة اللبنانية الأستاذ فؤاد السنيورة وبالتعاون مع كل من البنك الإسلامي للتنمية وجامعة الدول العربية ممثلة بإدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، عقد المعهد العربي للتخطيط مؤتمره الثامن حول: "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، وذلك في مدينة بيروت في الفترة 23 – 25 مارس 2009.

في كلمة دولة رئيس الحكومة، التي ألقاها وزير الدولة اللبناني الدكتور خالد قباني، تم التأكيد على أنه لا بديل عن نظم السوق وأدواته، تماماً كما أنه لا بديل عن الديموقراطية نظاماً سياسياً، كما تم التنويه إلى أن نظام السوق كأساس لتقدم المجتمعات وتنميتها خيار لا يجوز الرجوع عنه أو التشكيك فيه، ولاحظت الكلمة أن تنظيم المعهد العربي للتخطيط لمؤتمر عن دور القطاع الخاص في التنمية يعكس تجاوباً واعياً مع واقع الحال وتطور المفاهيم في الأعوام الأخيرة: فثمة من كان يرى حتى الأمس القريب أن هناك تناقض وتضارب بين فكرة التخطيط بما فيها من مبادرات تختص بها الجهات الحكومية وبين القطاع الخاص بصفته مبادرة فردية لا تخطط إلاّ لنفسها ولمصلحة القائم بها، ولكن التجارب التي عرفها العالم ومنه عالمنا العربي، أثبتت أن لا تناقض بين دور السلطات الحكومية ودور القطاع الخاص، بل هناك تكامل يتعزز يوماً بعد يوم وينتج نماذج إقتصادية ناجحة. وأضاف أن الأزمة المالية العالمية قد جاءت اليوم لترسخ الاقتناع المتزايد بأن المساحة المشتركة بين الصالح العام والمصلحة الخاصة هي مساحة كبيرة وواسعة، ويمكن البناء عليها لإعلاء شأن الدول وتحقيق الرفاهية لشعوبها.

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

وفي ختام كلمته أكد على أن النمو الاقتصادي هو ممر ضروري إلى التنمية، فبقدر ما ينمو الاقتصاد وتنشط قطاعاته، تتقدم الدول على طريق التنمية، ومن هنا، تولي برامج الإصلاح الاقتصادي أهمية كبيرة لدعم القطاع الخاص، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية وتحسين المناخ الاستثماري وتوفير التسهيلات للمستثمرين.

وأشار الدكتور إبراهيم السوري، مدير إدارة التنمية والسياسات الإجتماعية في جامعة الدول العربية، في كلمته إلى أن موضوع المؤتمر يحتل اهتماماً خاصاً على المستوى العربي، نظراً لتنامي دور القطاع الخاص في دول المنطقة وإسهامه على نحو معتبر في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، ولاحظ أن دول المنطقة كلها بغض النظر عن قدراتها الاقتصادية والتنموية، تواجه أزمة حقيقية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وأكد على ضرورة قيام القطاع الخاص بدور أكثر ديناميكية وفاعلية لمواجهة الآثار السلبية التي ستخلفها الأزمة المالية الراهنة، ورأى أن هذا الدور لا يجب أن يتوقف على المستوى الاقتصادي فقط، بل يجب أن يتعداه ليتناول الجانب الإجتماعي، فدعا إلى إعادة النظر في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص العربي وفتح آفاق جديدة له من خلال زيادة مساهمته في العمل الإنتاجي. وعبّر في كلمته عن أمله في أن يسهم المؤتمر في بلورة أفكار ورؤى جديدة قد تعزز دور القطاع الخاص في المجالين الاقتصادي والإجتماعي معاً، ويرسم توجهات تتيح للقطاع الخاص الخروج من الدائرة الضيقة للنمط الاقتصادي الذي داب القطاع الخاص العربي على العمل من خلاله، وأن يزيل مخاوفه من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وخصوصاً في الصناعة والزراعة.

وفي كلمته في افتتاح أعمال المؤتمر أشار الدكتور عيسى الغزالي، مدير عام المعهد العربي للتخطيط، إلى أن نحو ثلاثة عقود انقضت منذ بداية العمل على زيادة دور القطاع في مختلف إقتصادات الدول النامية، وذلك في إطار برامج الإصلاح الهيكلي المعروفة، التي لخصت الحكمة التقليدية للنظرية الاقتصادية السائدة في ما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية. ولاحظ في كلمته أن برامج الإصلاح الاقتصادي قد اشتملت على سياسات إقتصادية تضمنت إطلاق حرية الأسواق في تخصيص الموارد الإنتاجية، وتصحيح التشوهات السعرية على المستوى التجميعي، وإخراج الدولة من مجال أداء الأعمال وإنتاج السلع والخدمات إلى الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات. وذكر الدكتور الغزالي بأن برامج الإصلاح الهيكلي قد انطوت على هدف تنظيمي تمثل في زيادة دور القطاع الخاص في إقتصادات الدول النامية وهدف إقتصادي تمثل في تحفيز عملية النمو الاقتصادي في هذه الدول بما فيها الدول العربية.

وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للمؤتمر يتمثل في توفير منبر لتبادل الآراء واستعراض الخبرات وتعظيم التفاعل بين صناع القرار والخبراء حول أربعة محاور هي: عملية التحول نحو اقتصاد السوق في الدول النامية خلال الفترة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي حتى وقتنا الراهن، ودور القطاع الخاص خلال هذه العملية، والسياسات المحابية للقطاع الخاص التي يتم تبنيها وتطبيقها، والسياسات المطلوب تطبيقها، والمؤسسات المطلوب تطويرها من أجل زيادة دور القطاع الخاص في التنمية. كذلك أوضح في كلمته إلى أن

موضوعات المؤتمر تتوافق مع ما تم الاتفاق عليه في إطار قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت يومي 19 و 20 كانون الثاني / يناير 2009، وذلك في الجانب المتعلق بالقطاع الخاص والمنصوص عليه في إعلان الكويت.

الأوراق الرئيسية

كانت الورقة الرئيسية الأولى تحت عنوان : " الدولة مقابل السوق – ثنائية مزيفة " من إعداد الأستاذ الدكتور عاطف قبرصي –جامعة ماك ماستر في كندا. هذا وقد قام بتقديم الورقة الدكتور علي قادري – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، إشتملت هذه الورقة على استعراض للأسس النظرية للجدل الدائر حول دور الدولة في الاقتصاد، انطلقت من التذكير بأهم الافتراضات النظرية التي يعتمد عليها النموذج الكلاسيكي للاقتصادات التنافسية، ومن ثم أهم مقولات الفكر الاقتصادي المتحرر في ما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد وتعظيم الرفاه الاجتماعي. وقد أوضحت الورقة أن الدولة الآسيوية قد لعبت دوراً محورياً في المعجزة الاقتصادية الآسيوية، التي تمثلت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للنمو الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال تحكمها بآلية السوق على الرغم من اختلاف الدول الآسيوية في عدد كبير من الخصائص.

تذكر الورقة بأن الأزمات المالية هي خاصية ملازمة للنظام الرأسمالي، وتسرد العديد من هذه الأزمات حديثة العهد منذ عام 1980، وتلاحظ أن الأزمة المالية الحالية تختلف عن سابقاتها. وتستعرض الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة وانتشارها من القطاع التمويلي للقطاع الحقيقي وامتدادها إلى معظم دول العالم. وتشير الورقة إلى أن هيمنة الدولة على جميع نواحي الحياة الاقتصادية تنطوي على مخاطر على عملية التنمية وعلى حركة الاقتصاد، وتخلص إلى أن القضية الجوهرية لا تتمثل فقط بفشل السوق أو بفشل الحكومة بل في ما يمكن عمله من أجل اقتصاد ناجح يعمل فيه النظامان معاً كشركاء متساوين في المسؤولية من أجل تنمية مستدامة.

أما الورقة الرئيسية الثانية فقد كانت تحت عنوان: "من النشاطات الخيرية للشراكات الاستراتيجية: إمكانات نماذج الأعمال التجارية وغير الاقصائية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" من إعداد الدكتور دجوردجيجا بتكوسكيبى – البنك الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد هدفت الورقة إلى استكشاف الفكرة القائلة بأن الشراكات في مجال أداء الأعمال، التي تتصف بعدم الإقصائية وبالقابلية للاستمرار، من شأنها مقابلة الإحتياجات التنموية المتعددة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يمكنها المساهمة في تعريف جديد لدور أكثر ديناميكية للقطاع الخاص في الإقليم. وتتمحور هذه الفكرة حول مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات.

تلاحظ الورقة تقارب عوالم أداء الأعمال من جانب وعوالم التنمية الاقتصادية، من جانب آخر، حيث شهدت السنوات القليلة الماضية العديد من المبادرات التي تنطوي على انخراط القطاع الخاص في

نشاطات تهدف إلى الإهتمام بمستويات معيشة الناس وبمعالجة ظاهرة الفقر، وهو ما يعني تعديلاً في نموذج أداء الأعمال من تعظيم الربح للشركات إلى خلق قيمة إضافية للجميع.

في إطار هذه المبادرات، إستعرضت الورقة ثلاثة توجهات جديدة، إشتملت على: المسؤولية الإجتماعية، والنشاطات الخيرية للشركات، وتطوير مجالات الأعمال كقاعدة لهرم يستوعب الفقراء كمنتجين وموزعين ومستهلكين. وقد لاحظت الورقة ضعف هياكل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، كما لاحظت أن وجود النشاطات الخيرية للشركات في الإقليم يستند أساساً على الوازع الديني (كالالتزام نحو إخراج الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية).

وفي ظل الأزمة المالية الدولية وما ترتب عليها من إنخفاض حاد في أسعار النفط، وفي ظل ما ترتب على ذلك من عجز الحكومات في خلق وظائف جديدة خصوصاً للشباب، فإنه يمكن للتعاون بين القطاعين الخاص والعام أن يفتح الباب لشراكة متعددة الأطراف من شأنها المساعدة في مقابلة تحديات الأزمة.

خلصت الورقة إلى ملاحظة أن المقاربات المستندة على مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات ومفهوم شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها بدائل للمقاربات التقليدية لنمو وتطور القطاع الخاص، وإنما هي مقاربات مكملة، وأن أجندة إصلاح البيئة المواتية لأداء الأعمال تظل على قائمة الأولويات للدول الراغبة في الدخول إلى السوق العالمي التنافسي، وأن دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا ينبغي لها أن تتخلف عن هذا الركب.

أما الورقة الرئيسية الثالثة فقد كانت تحت عنوان: "دور المرأة في نمو القطاع الخاص"، من إعداد الدكتورة رنده بدير – بنك عودة في الجمهورية اللبنانية. أكدت الورقة على أن هناك تحديين هامين تواجههما منطقة الشرق الأوسط، أولهما خلق وظائف أفضل للعدد المتزايد من الشباب المتعلم، وثانيهما تغيير نوعية الوظائف المتوفرة، بعيداً عن القطاعات التقليدية، كالزراعة والموارد الطبيعية وقطاع البناء والوظائف العامة، وذلك من أجل إدخالها في قطاعات من شأنها توفير وظائف أفضل لهؤلاء الشباب. وشددت الورقة على أن ذلك لن يتحقق إلا بزيادة عدد المستثمرين المجددين والمنوعين. وإضافة إلى ذلك فقد ذكرت الورقة أن هناك تحدياً آخر تواجهه المنطقة لا يقل أهمية عن التحديين الأولين، وهو تمكين المرأة وخصوصاً في عالمي الاقتصاد والسياسة، إذ أن نمو القطاع الخاص يحتاج إلى تضامن جميع اللاعبين الفاعلين، والمرأة باعتبارها لاعباً رئيسياً، فإن تمكينها هو المفتاح المهم لتفعيل الاقتصاد وتطويره.

أوضحت الورقة أن قلة وجود النساء صاحبات المبادرات الفردية في المنطقة تعود أسبابه إلى عدة عوامل، أهمها: النظرة الإجتماعية السلبية لفكرة انخراط النساء في الأنشطة الاقتصادية، والعوامل المرتبطة بالقوانين والتشريعات والعادات والتقاليد. وشددت الورقة في هذا السياق على ضرورة إحداث تغيير في القناعات الراسخة لدى الناس ونظرتهم النمطية والتقليدية للمرأة، ونشر الوعي الكافي لدى المجتمع في حق المرأة بالمشاركة الاقتصادية التي شهدت دعماً رسمياً وحكومياً في الآونة الأخيرة في مختلف الدول العربية.

وأضافت الورقة أنه بالرغم من أن مناخ الاستثمار الموجود في المنطقة هو نفسه للنساء كما للرجال، إلاّ أن القيود التي تواجهها النساء صاحبات الأعمال لا تطال رجال الأعمال وإن تشابهت المشروعات والقطاعات التي يعملون فيها.

دعت الورقة في ختامها إلى وضع سياسات كفيلة بتعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يساعد النساء الراغبات بتأسيس عمل لهن يساهم بزيادة دخل الأسرة ويؤدي إلى الإسهام في عملية التنمية، وتوفير فرص لتشغيل اليد العاملة. ومن بين هذه السياسات: تعزيز إدخال مفاهيم العدالة بين الجنسين في مناهج التعليم، وحماية المكتسبات التي حققتها المرأة في مختلف المجالات وتعزيزها بمكتسبات جديدة، واستخدام مختلف وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي بأهمية تمكين المرأة وتعزيز إدماجها في خطط التنمية، وتفعيل دور الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في معالجة المواضيع المتعلقة بتمكين المرأة وتغيير الصورة النمطية عنها، وتسليط الضوء على إمكانات المرأة وحقيقة الدور الذي تستطيع القيام به، وتمكينها وتسليحها بالعلم والمعرفة.

الأوراق العامة

كانت الورقة الأولى في هذا السياق تحت عنوان: "بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع" من إعداد الأستاذ الدكتور أحمد الكواز – المعهد العربي للتخطيط. ركزت الورقة عند استعراضها للإطار النظري على أن هناك شروط لا بد من توفرها لضمان المنافسة التي يعمل في ظلها القطاعان العام والخاص. حاولت الورقة اختبار عدد من الشروط بالإشارة للواقع العربي مقارنة بدول مرجعية مختارة. وأشارت في هذا الصدد إلى أن إشكالية ملكية الأصول تعود لأسباب أيديولوجية وليست إقتصادية، وأن المهم هو الكفاءة وليس الملكية، كما تطرقت الورقة إلى تجارب دول أوروبا الشرقية في التحول نحو الملكية الخاصة، وكذلك حدود تدخل الدولة في ظل تآكل أهم أدوات السياسات الاقتصادية لاسيما الضرائب.

وعند إشارة الورقة للجوانب التطبيقية، فقد إهتمت بمدى تحسن سلوك المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر برفاه المستهلك مثل معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى سلوك المتغيرات المرتبطة بشكل غير مباشر مثل عجز الموازنة وزيادة مساهمة الاستثمار الخاص وإجمالي الاستثمار، ومدى تحسن أو تدهور تنوع وتركز الصادرات، بعد جهود تحويل الملكية للقطاع الخاص، وفي ظل تزايد إقراض هذا القطاع مصرفياً وإجمالياً.

عرضت الورقة أخيراً لمجموعة من الاستنتاجات لأغراض السياسة، بالإضافة لتطرقها لتحويل ملكية خدمات الصحة والتعليم لصالح القطاع الخاص، والمحاذير المرتبطة بها ضد المغالاة في هذا الاتجاه. ولعل الاستنتاج الرئيسي الذي خلصت إليه الورقة هو ذلك المتعلق بالاهتمام بمدى توفر شروط عمل أي سياسة، لاسيما تحويل الملكية للقطاع الخاص، وملاحظة أن دور الدولة الرشيد والتنموي هو شرط رئيسي آخر لنجاح أي توجه إقتصادي إصلاحي، بغض النظر عن ملكية القطاعات الإنتاجية.

أما الورقة العامة الثانية، فقد كانت تحت عنوان: "دور القطاع الخاص والنمو التضميني في إقتصاد ناشيء – السيناريو الهندي" من إعداد الدكتور مانوج كومار أجاروال – جامعة لنكا في الهند. فبعد استعراضها لتطور الأفكار حول تعظيم دور القطاع الخاص في مختلف أقاليم العالم ودور الخصخصة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، توضح الورقة أن جهدها ينصب على توضيح الآثار الإيجابية للخصخصة في الاقتصاد الهندي، من خلال متابعة مسارات عملية الخصخصة التي تم تنفيذها هناك منذ استقلال الهند السياسي.

تشير الورقة إلى أن الاقتصاد الهندي هو ثاني أشهر إقتصاد في العالم بدأ باقتصاد مختلط، حيث لعب القطاع العام دوراً محورياً في جهود التنمية. إنتقل الاقتصاد بشكل تدريجي لما يعرف الآن باقتصاد السوق. وذلك منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، حيث توفر للاقتصاد الهندي مناخ مناسب للخصخصة مثل الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وزيادة الادخار والاستثمار، وإنجازات التنمية البشرية، وتشييد البنية التحتية. ورغم أن الخصخصة قد ساعدت على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، إلاّ أنه يبدو أنها لم تكن قادرة على احتواء التحديات والصعوبات كالبطالة وعدم العدالة الإقليمية.

تلاحظ الورقة أن فعالية القطاع الخاص وتوسيع دوره في التنمية الاقتصادية يتأتى من تفاعل أربعة مكونات، هي: مؤسسات الحكم ورأس المال الإجتماعي والإصلاح الاقتصادي ورأس المال العيني. ويبدو أن الهند في مسيرتها التنموية منذ عام 1947 قد تمكنت بطريقة تدريجية ومستمرة من تقوية الروابط بين هذه المكونات، مما مكن القطاع الخاص من اكتساب كفاءة متزايدة مع الزمن، خصوصاً في ما يتعلق بمجالات الإنتاج الحديثة. وتجدر الإشارة إلى أن التعاون بين القطاع العام ممثلاً بالحكومة، والقطاع الخاص يشهد تطوراً ملحوظاً مع الزمن.

الأوراق القُطرية

ناقش المؤتمر في جلسات متزامنة مجموعة من الأوراق القُطرية حول تجارب القطاع الخاص في عدد من الدول العربية. في ما يلي استعراض لأهم ما تناولته هذه الأوراق.

(1) التجربة المصرية: عرض في هذا المجال ورقتان، كانت الورقة الأولى حول "النمو غير المنتظم: إختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1960 – 2000"، من إعداد الأستاذ الدكتور محمد سلطان أبو علي – جامعة الزقازيق في جمهورية مصر العربية. هدفت الورقة إلى اختبار أثر زيادة دور القطاع الخاص ومعدل نمو الناتج في الاقتصاد المصري على معدل نمو الناتج الإجمالي في مصر خلال الفترة 1960 – 2000.

خلصت الورقة إلى عدم وجود اختلاف معنوي إحصائياً في متوسط معدل النمو السنوي بين فترة هيمنة القطاع العام وفترة تزايد دور القطاع الخاص، كما خلصت إلى صعوبة قبول فرضية أن زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في حالة مصر.

أما الورقة القُطرية الثانية المتعلقة بمصر، فقد كانت حول : "ديناميكية القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل: حالة مصر" من إعداد الدكتور طارق نوير – معهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية. هدفت الورقة إلى تحليل دور القطاع الخاص الصناعي المصري في توفير فرص العمل من عام 1982/1981 حتى عام 2006/2005، وذلك من خلال توظيف منهجية التحليل الإحصائي المقارن.

توصلت الورقة إلى أن الصناعات الأكثر كثافة عمالية والتي تساهم بنسبة ملموسة في التشغيل، لا تحصل إلا على نسبة قليلة من الاستثمارات الخاصة الصناعية وتساهم بنسبة محدودة في إجمالي الناتج الصناعي، والعكس يحصل بالنسبة للصناعات التي تتمتع بدرجات كثافة رأسمالية مرتفعة نسبياً، حيث تحصل على نسب أكبر من الاستثمارات الخاصة الصناعية وتساهم بنسبة أكبر في الناتج الصناعي. أي أن فرص العمل التي تولدت في القطاع الخاص الصناعي قد جاءت من خلال ضخ استثمارات ملموسة في أنشطة كثيفة رأس المال، بما يشير إلى أن سياسة الاستثمار لم تلعب دوراً في توجيه الموارد النادرة إلى الأنشطة كثيفة العمل.

وقد خلصت الورقة إلى وجوب إعادة النظر في السياسة الصناعية، بحيث تأخذ في الاعتبار زيادة محتوى العمالة في النمو الصناعي وأحداث توزيع متوازن للاستثمار الخاص الصناعي يراعي تحقيق أهداف النمو والتشغيل الصناعيين، وذلك من خلال إيلاء أهمية قصوى للصناعات التي تحقق مساهمات كثيرة في كل من العمالة والناتج معاً.

(2) التجربة الجزائرية : عرضت ورقة في هذا السياق حول: "معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية"، من إعداد الأستاذ شيبي عبدالرحيم والأستاذ شكوري سيد محمد – جامعة أبو بكر بلقايد في الجزائر. سلطت الورقة الضوء على واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري. في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، ورصدت الورقة أهم القوانين والإجراءات التنظيمية التي صدرت حول عمل القطاع الخاص وتطوره من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية.

قدرت الورقة علاقة خطية لمعدل الاستثمار الخاص، أوضحت من خلالها أن جميع المتغيرات المفسرة تؤثر إيجابياً على المعدل، ما عدا كل من سعر الفائدة ومعدل الاستثمار العام وسعر الصرف الحقيقي للدولار التي تؤثر سلباً على معدل الاستثمار الخاص. كما قامت الورقة بتقدير نموذج لتصحيح الخطأ، أوضحت نتائجه أن سلوك معدل الاستثمار الخاص قد يستغرق حوالي ست سنوات ونصف السنة للوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل عند حدوث أي صدمة في الاقتصاد.

(3) التجربة التونسية : عرضت ورقة حول "التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولنة إلى سياسات الفردنة" من إعداد الدكتور زهير بن جنات – جامعة قفصة في تونس. تناولت الورقة التجربة التونسية عبر تقسيمها إلى مرحلتين، اضطلعت الدولة في المرحلة الأولى بالدور الأهم في عملية التنمية، وتميزت الثانية بتراجع دور الدولة سواء على مستوى التسيير أو الاستثمار أو التمويل، وهي المرحلة التي شهدت تملص الدولة

من المجالات الإجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل، وهو ما قامت عليه التجربة التنموية التونسية في العقدين الأخيرين، وهو ما اصطلح على تسميته بفردنة التنمية.

خلصت الورقة إلى القول بعدم تمكن التجربة المنتهجة في تونس منذ ما يقرب من الخمسين عاماً من إدراك النتائج المرجوة منها. فإذا ما كان الخطأ الأكبر الذي ميز المرحلة الأولى يكمن في سيطرة الدولة على المجال التنموي بشكل عام وترددها في فسح المجال أمام رأس المال الخاص، فإن خطأ المرحلة الثانية قد تمثل في الإفراط في التعويل على القطاع الخاص وعدم إدراك ما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشاكل عديدة إقتصادية وإجتماعية لعل أهمها المنافسة غير المتكافئة والبطالة. وعليه فقد لاحظت الورقة أن التنمية تتطلب ضمان مشاركة كل الفاعلين في المجهود التنموي، بدء بالدولة وصولاً للأفراد مروراً بمؤسسات المجتمع المدني.

(4) التجربة اليمنية : تمثل عرض هذه التجربة في ورقة حول " برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثره على القطاع الخاص في اليمن " من إعداد الأستاذ منصور البشيري – وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن. وقد استهدفت الورقة مناقشة وتحليل أثر سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي على القطاع الخاص في اليمن. ومن أجل الوصول لذلك، فقد تم التعريف بالتوجهات الحكومية اليمنية نحو توسيع دور القطاع الخاص، كما تم تبيان أهداف ومراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن الذي تم تبنيه في عام 1985 بدعم ومساندة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد خلصت الورقة إلى أن سياسات وإجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي التي نفذت في اليمن منذ عام 1995 وحتى نهاية المرحلة الثالثة من البرنامج في عام 2005 وما تلاه من سنوات الدراسة قد أسهمت بشكل إيجابي في توسيع وزيادة نشاط القطاع الخاص في اليمن وإن كان مستوى وحجم الزيادة أقل من طموحات وأهداف البرنامج.

(5) التجربة السعودية : عرضت هذه التجربة من خلال ورقة حول " المسؤولية الإجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية : حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية "، من إعداد الدكتور صالح السحيباني – شركة الراجحي للخدمات المالية. أكدت الورقة على ضرورة ترسيخ الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص، بحيث لا تستمر النظرة القديمة التي كانت تصور العلاقة بينهما وكأنهما ضدان أو متنافسان أو يسيران في اتجاهين مختلفين نحو هدفين مختلفين. فقد أصبح من المهم أن تدرك الحكومة وشركات القطاع الخاص أنهما يجب أن يسيرا في إتجاه واحد ونحو تحقيق هدف مشترك للمجتمع.

لاحظت الورقة أن المسؤولية الإجتماعية ليست مجرد عمل خيري أو تقديم تبرعات للمحتاجين، فهناك جزء كبير من هذه المسؤولية هو إجتماعي وإقتصادي، فمشاركة الشركات في المجتمع ستفيد في كسر الحواجز بين الشركات وبين مكونات المجتمع، وبالتالي فإنها ستخلق علاقة إيجابية بين المجتمع والشركات.

توصلت الورقة إلى أنه على الرغم من الاهتمام المتنامي من الشركات السعودية بموضوع المسؤولية الإجتماعية، إلاّ أن الأنشطة لا زالت محدودة وتحتاج إلى الكثير من التنسيق، وأن محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات تبدو ضعيفة في المملكة العربية السعودية، خصوصاً عند تعلق الأمر بالغياب الواضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات التي تشارك وتساهم في تلك الأنشطة. وتشير الورقة إلى أن تطبيقات ونماذج الشركات لا تعكس الاستخدام الأمثل للمسؤولية الإجتماعية بطريقة خلاقة.

(6) التجربة السودانية: قدم الدكتور زروق عثمان – جامعة الجزيرة في السودان، ورقة حول " تأثير الخصخصة على الأداء المالي للوحدات المخصصة في السودان 1990 – 2002: دراسة تطبيقية "، هدفت إلى دراسة أثر برنامج الخصخصة الذي نفذته الحكومة السودانية خلال الفترة المذكورة على الأداء المالي للوحدات الإنتاجية الحكومية التي تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص، وذلك باستخدام عينة ممثلة لمثل هذه الوحدات من مختلف القطاعات الاقتصادية.

إستخدمت الورقة عدداً من مؤشرات الأداء المالي للوحدات المعنية مقسمة إلى الربحية والكفاءة التشغيلية، والاستثمار والإنتاج، والأرباح الموزعة، والرفع المالي. وقد تم تقييم الأداء خلال فترة الدراسة بتطبيق إختبارات ت – الإحصائية على متوسطات المؤشرات للفترتين تحت الدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة أنه لم يطرأ تحسن ذو معنوية إحصائية على أي من المؤشرات المالية الفرعية بعد عملية الخصخصة، وذلك في ما عدا مؤشر نسبة المبيعات للعامل، الأمر الذي يعني عدم تمكن عملية انتقال ملكية الوحدات الإنتاجية إلى القطاع الخاص من تحقيق أهداف صناع القرار.

حلقة نقاشية

بالرغم من تحديد عنوان وموضوعات المؤتمر منذ فترة طويلة، إلاّ أنه لم يفت المعهد العربي للتخطيط مناقشة موضوع هام كالأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على جميع الاقتصادات العالمية ومنها الاقتصادات العربية، فدعت نخبة متميزة من الاقتصاديين العرب المتخصصين لتسليط الضوء على الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها وآثارها على الدول العربية، وذلك بهدف توفير قاعدة معرفية حول هذه الأزمة، لتساعد في تأسيس النقاش الدائر حول وقع الأزمة على الدول العربية بمختلف مراحلها التنموية. في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء في الأوراق التي نوقشت في هذه الحلقة النقاشية حسب المحور الذي تناولته كل ورقة.

(1) طبيعة الأزمة: تناولت الورقة الأولى للأستاذ الدكتور إبراهيم العيسوي – معهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية، جذور الأزمة المالية التي بدأت أواخر عام 2008، حيث استعرضت الورقة السياق التاريخي لحدوث العديد من الأزمات الدولية التي تعرضت لها الأنظمة الرأسمالية منذ عام 1945 حتى عام

1997. ونوهت إلى أن ما يميز الأزمة الحالية هو أنها بدأت في معقل النظام الرأسمالي، الولايات المتحدة، ولم تبدأ في أطراف هذا النظام كما كان الحال عليه في الأزمات السابقة.

شرحت الورقة بقدر كبير من التفصيل أسباب تفجر الأزمة المرتبطة بالقطاع التمويلي للاقتصاد الأمريكي، وتلك المرتبطة بمفهوم الليبرالية الجديدة ومشاكل العولمة، والأسباب المرتبطة بالقطاع الحقيقي التي تشكل الجذور الحقيقية للازمة المالية.

ومن وجهة نظر التنمية عموماً، والتنمية في الدول العربية على وجه الخصوص، فقد أظهرت الورقة وجود أزمة حادة في الفكر التنموي، تتطلب بلورة أفكار جديدة حول الحاجة إلى نظام إقتصادي وإجتماعي جديد، يتلاءم مع متطلبات التنمية. فاقترحت الورقة في هذا الصدد أهم ملامح مثل هذا النظام وهي: ضرورة التعامل مع العولمة الاقتصادية بشكل إنتقائي، وأهمية توفير قدر من الحماية لتعزيز النمو والتنمية، وأهمية توظيف آلية السوق لخدمة أهداف التنمية، وتعزيز الدور الديمقراطي والتنموي للدولة، وتعزيز الاستفادة من القدرات الذاتية كمحرك أساسي للتنمية، والتلازم الضروري وضرورة تفعيل التعاون الإقليمي.

(2) التأثير من خلال قناة النمو: تناولت الورقة المقدمة من الأستاذ الدكتور سمير مقدسي – الجامعة الأمريكية في بيروت، بيان قنوات العلاقة بين الأزمات المالية والنمو من جانب وتأثيرات الأزمة على المنطقة العربية من جانب آخر. ففي ما يتعلق بالقنوات، أشارت الورقة إلى العلاقة الطردية بين درجة سيولة وتداول الأسهم والنمو الاقتصادي، وإلى انعكاسات مؤشرات الأسواق المالية على النمو، وإلى دور معدل النمو العالمي. وقد لاحظت الورقة أنه مهما كانت أسباب الأزمة، فإن هناك العديد من التبعات المترتبة عليها والتي تؤثر سلباً على معدلات النمو.

وفي ما يتعلق بتأثيرات الأزمة المالية على النمو في المنطقة العربية، فقد أشارت الورقة إلى أن دول الخليج العربية بالإضافة إلى مصر تعتبر من أكثر الدول تأثراً بالأزمة، وذلك بسبب شدة ارتباط هذه الدول بالاقتصاد العالمي من خلال الصادرات النفطية، والارتباط بالأسواق المالية العالمية والأنشطة العقارية الخارجية والتوظيفات الاستثمارية الأجنبية. وقد لاحظت هذه الورقة ضعف تداعيات الأزمة المالية على الدول العربية قياساً بدول أخرى أكثر اندماجاً في الاقتصاد الدولي، وشدة التأثير على الدول العربية النفطية، وتواضع التأثير على الدول العربية غير النفطية، مع إمكانية انتقال التأثير من الدول النفطية لغير النفطية من خلال آليات اعتماد الدول الثانية على الأولى.

(3) التأثير من خلال قناة سعر الصرف: تمت مناقشة التأثير من خلال قناة سعر الصرف في ورقة الأستاذ الدكتور إبراهيم البدوي- معهد دبي لأبحاث السياسات الإقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك إستناداً إلى مقولة أن الدول العربية التي تتبنى سياسة سعر صرف أكثر مرونة تتمتع بقدرة أفضل على استيعاب الآثار السلبية للأزمات المالية، والعكس صحيح.

ميزت الورقة بين مرحلتين من مراحل تأثر الدول العربية بالأزمات، أطلق على المرحلة الأولى مرحلة اللامزاوجة (أغسطس 2007 حتى مايو 2008) التي تميزت بعدم انتقال آثار الأزمة إلى الدول العربية، ومرحلة إعادة المزاوجة (من يونيو 2008 حتى الآن) التي انتقلت فيها آثار الأزمة للدول العربية. وقد وفرت الورقة معلومات حول أهم خصائص المرحلتين باستخدام مؤشرات إقتصادية تجميعية ذات علاقة.

ناقشت الورقة إجراءات إحتواء الأزمة ومعالجتها، حيث أوضحت أن إجراءات الاحتواء تشتمل على ضمانات الودائع والقروض المصرفية، وتسهيل إنسياب السيولة. كما تشمل إجراءات معالجة آثار الأزمة على إعادة رسملة البنوك وربط دعم البنوك المتعثرة بقبول شروط البنوك المركزية وإدارة الأصول من خلال شراء الأصول محل المشكلة أو ما يطلق عليها بالأصول السامة.

إقترحت الورقة على الدول المتبعة لسياسة سعر الصرف الثابت (دول الخليج العربية)، النظر في الانتقال إلى نظام ربط العملة بسلة من العملات بالإضافة إلى سعر النفط كأحد أسعار السلة، وذلك لدوره في تقوية التثبيت التلقائي. أما بالنسبة للدول الأخرى غير الخليجية التي اعتمدت أو في طريقها إلى الاعتماد على سياسة إستهداف التضخم، فتقترح الورقة سياسة الاستهداف المرن للتضخم بدلاً من الاستهداف الجامد له.

(4) التأثير من خلال قناة أسواق رأس المال: وقد تم تناول ذلك في ورقة الأستاذ الدكتور عماد موسى – جامعة الكويت، حيث تناول فيها أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية. ففي تحليلها لتأثير الأزمة على المؤسسات المالية العربية، أوضحت الورقة ثلاث آليات أثرت من خلالها على هذه المؤسسات، وهي التعرض المباشر لسوق العقار أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية في الولايات المتحدة، والتعامل مع المؤسسات الأمريكية المتعاملة مع سوق العقار أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية وتأثير الأزمة على متطلبات السيولة للمؤسسات المالية.

ركزت الورقة توصياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، حيث اقترحت عليها التخلي عن ربط العملات المحلية بالدولار لصالح الربط بسلة عملات (وهو نفس المقترح الذي جاء في ورقة إبراهيم البدوي) والتحلي بمزيد من الحكمة المالية خاصة في ظل عدم إرتفاع أسعار النفط، والتوجه نحو الاندماج مع عدم إمكانية تجنب الإفلاسات في بعض الحالات وتعديل السياسة النقدية بما يناسب الأوضاع المستجدة، والتخلي عن إتفاقية بازل الثانية لعدم صلاحية الاعتماد على معايير راس المال، والتحول إلى اعتماد مؤشرات نسب المديونية.

(5) التأثير من خلال قناة الائتمان: تم تناول هذا التأثير على الدول العربية بواسطة الأستاذة علياء المبيض – بنك باركلي كابيتال في المملكة المتحدة، وذلك من خلال استعراض تقديمي اشتمل على القضايا على المستوى الدولي ومستوى الأسواق الناشئة، وقناة الائتمان في الدول العربية، واستجابة السياسات والتحديات.

يبين الاستعراض أهمية التأثير على الدول العربية من خلال قناة الائتمان وتفاوت هذا التأثير من دولة عربية لأخرى، خصوصاً الوقع المتفاوت على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى كمجموعة ثانية. وتوقع الاستعراض أن يكون التأثير من خلال قناة الائتمان محدوداً، نسبة لتميز القطاع المصرفي العربي بمتانة تركيبته الهيكلية المتمثلة في قوة قاعدة رأس المال، والارتفاع النسبي للسيولة، والربحية، والقوة النسبية للسلطة الرقابية واستمرار سياسات الإصلاح المصرفي وتوفر صناديق سيادية غنية وذات قوائم مالية خارجية متينة (تتجلى هذه المميزات بشكل أكثر وضوحاً في دول الخليج العربية).

ناقش الاستعراض العوامل الخارجية وتلك الداخلية التي تعرف عمل قناة الائتمان. تشتمل العوامل الخارجية على كل من الإيرادات النفطية التي يتم تداولها من خلال النظام المصرفي المحلي، وحجم الائتمان الذي يتم الحصول عليه بواسطة المصارف المحلية من مصادر المصارف الدولية ومن أسواق رأس المال الدولي. وقد كان تأثير الأزمة المالية الدولية سالباً على هذين المصدرين للائتمان، حيث انخفض حجم قاعدة الائتمان في كل منهما.

أما بالنسبة للعوامل الداخلية، فقد أوضح الاستعراض أنها تشتمل على طبيعة السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية، والتجاوب مع هذه السياسة وحالة نوعية الأصول في القوائم المالية للبنوك وحالة السيولة. وقد ترتب على الأزمة المالية الدولية قيام البنوك المركزية العربية (خصوصاً الخليجية) في سعيها لتفعيل قناة الائتمان بتخفيض سعر الفائدة، إلاّ أن استجابة الاقتصاد لهذه السياسة النقدية قد كانت بطيئة. وقد انعكست الأزمة المالية الدولية سلباً على وضع السيولة في المصارف العربية، حيث زادت نسبة القروض للودائع إلى ما يفوق 100%، والتوسع في خطوط الائتمان المعتمدة على تدفقات رؤوس الأموال وعلى الودائع قصيرة الأجل، وعدم نمو قاعدة الودائع بالمعدلات الملائمة.